مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

أثر الامتيازات الجبائية في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة حالة مجمع فرتيال – عنابة-

فترة الدراسة : من سنة 2006 إلى سنة 2014

نعيجي عبد الكريم[1] و بن عمارة منصور[2]

1- كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، مخبر إدارة الناس و المنظمات(LARMHO) ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،الجزائر

2- كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، مخبر إدارة الناس و المنظمات(LARMHO)، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر
karimnaidji@hotmail.fr

الملخص -

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الامتيازات الجبائية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر ، و لتحقيق أهداف الدراسة ، تم إسقاط دراستنا على مجمع فرتيال- عنابة- الذي يتمتع بمزايا جبائية ، و تأثير هذه الامتيازات على أرباحه و أداءه المالي و قرارات الشريك بالأغلبية(المستثمر الأجنبي المباشر).

و اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري إضافة إلى استخدام المنهج التحليلي في تحليل النسب المالية و هذا من أجل اختبار فرضية الدراسة .

و أشارت أهم نتائج هذه الدراسة أن الامتيازات الجبائية هي أهم وسيلة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا يتجلى في رفع الأداء المالي و تحقيق أرباح سنوية معتبرة جدا في مجمع فرتيال، إلا أنه هناك عوامل أخرى تحول دون تحقيق الامتيازات الجبائية أهدافها مثل البيروقراطية و المحسوبية و تفشي الفساد .....إلخ.

و أهم ما أوصت به الدراسة أنه إذا كان لا بد من توفير مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر الملائم يتمثل بالدرجة الأولى في منح الامتيازات الجبائية فإنه يشمل

أيضا توفير الجو الملائم من خلال محاربة البيروقراطية و الفساد و تفشي الفساد و العراقيل الأخرى التي تقف في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر و الذي يساهم بدوره في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية -

الضريبة ، الاستثمار ،مجمع الشركات ، الاستثمار الأجنبي المباشر ،الامتيازات الجبائية .

The impact of tax privileges on attracting the direct foreign investment
Fertial corporate complex case study - Annaba-
Study period: from 2006 to 2014

Abstract –

This study aimed at knowing the impact of the tax privileges on attracting the direct foreign investment, and in order to achieve the aims of this study, this latter was projected on the Fertial group –Annaba- which possesses fiscal features, and the influence of these characteristics on its profits and its and financial performance and the partner 's decisions with the majority (the direct international investor).

The study adopted the descriptive approach in the theoretical side, in addition to the use of the analytical approach in analyzing the financial rates for the sake of testing the study's hypothesis.

The study's most important results indicated that the fiscal privileges are the most important medium of encouraging the direct foreign investment and this manifeats in elevating the financial performance and realizing considrable annual profits in the Fertial group, on the other hand there are other elements which prevents from reaching the objectives of the fiscal privileges suchas favouritism,bureaucracy and corruption spreading…..etc.

The most important thing is that this study recomended that if providing the direct and appropriate foreign investment resembles in the first place in granting the fiscal privileges it should also includ providing the convenient atmosphere through fighting bureaucracy, corruption spreading and other absticals which stands in the way of the direct foreign investment which in its turn contributes in reaching progress and economical growth.

Key words-

tax, investment, corporate complex, direct foreign investment, tax privileges.

مقدمة -

تعاني الجزائر كإحدى الدول المتخلفة من ركود الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و من ثم فهي تبحث عن سبل بعثها و تنشيطها، و التي وجدت في الامتيازات الجبائية الوسيلة الهامة لتشجيعها و جذبها ، في نفس الوقت ،يشهد فيه العالم تطورات هائلة إلى درجة أن أصبح كدولة واحدة تحت مظلة العولمة، حيث تلاشى فيه أدوار الحكومات و ازدادت التدفقات الرأسمالية و المد التجاري العالمي و التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات، كل هذه التحولات صاحبها تشكل شركات عالمية التي اعتبرت كإحدى الدعامات الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد العولمة الاقتصادية، حيث بدأت على شكل شركات أموال ضخمة في بلدانها، ثم بدأت في تدويل استثماراتها كنتيجة أساسية لتنامي إنتاجها من السلع و الخدمات من خلال البحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها، و بذلك ظهرت مجمع شركات عالمية ، الشركة الأم في دولة، و الشركات التابعة لها منتشرة في دول أجنبية أخرى وهو ما يعرف بمجمع الشركات.

وتعرف الجزائر مرحلة انتقالية، فهي في خضم إصلاحات عديدة الجوانب لإحلال التوازنات الاقتصادية و المالية، و تحقيق التنمية الشاملة عن طريق تشجيع تكوين مجمع شركات محلية تقوم بإنشاء مشاريع ذات المردودية و هذا على غرار الدول المتقدمة، أو تحفيز الشركات العالمية بفتح شركات تابعة أو فروع لها فيها و هو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر و نشير إليه في دراستنا الاستثمار في مجمع فرتيال.

وتأتي هذه الدراسة لتقدم عرضا عن الامتيازات الجبائية الممنوحة لمجمع فرتيال و أثرها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر الامتيازات الجبائية الممنوحة لمجمع فرتيال في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي تم طرح السؤال الفرعي التالي:

- **هل يوجد أثر للامتيازات الجبائية التي استفاد منها مجمع "فرتيال" على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر؟ و على وضعه المالي و نتائجه ؟**

فرضيات الدراسة : في ضوء ما تم عرضه لإشكالية دراستنا، يمكننا صياغة الفرضية التالية:

- **أثرت الامتيازات الجبائية التي استفاد منها مجمع فرتيال على قراراته الاستثمارية و على أداءه المالي و زيادة أرباحه.**

مدخل الدراسة: السياسة العامة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لما تبنت الجزائر اقتصاد السوق كمحرك للإصلاحات الاقتصادية و الذي يستدعي و يتطلب ضرورة خوصصة المؤسسات العمومية و انسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ، فكان على الجزائر أن تبحث و تعمل على إيجاد ميكانيزمات اقتصادية تسعى من خلالها إلى تهيئة مناخ جيد للاستثمار ، و الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر رغبة في جلب الرأسمال الأجنبي لتمويل بعض النشاطات و القطاعات قصد إحداث سياسة تنموية شاملة متينة و مبنية على اقتصاد سوق منتج للسلع و الخدمات و قادر على خلق الثروة و مؤمن لمناصب شغل .

وأصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يحظى باهتمام خاص، كونه من أهم السياسات و الوسائل و الأساليب التي تمول التنمية الاقتصادية في ظل عجز سياسات التمويل الأخرى المتمثلة في:

- فشل السياسة الاقتصادية المطبقة خلال الفترة 1962- 1990 ، و الحاجة الملحة للدخول في الاقتصاد الحر ، الذي هو في حقيقة الأمر عبارة عن إقبال الاستثمارات الأجنبية و تحرير التجارة، و هذا بعد فشل الاقتصاد المخطط .
- تفاقم الديون.
- ضعف الجهاز المصرفي ، وعدم قدرته على التحكم و مراقبة الصرف .
- زيادة التضخم، و كذا إصدار كتلة نقدية إضافية بدون مقابل من طرف البنك المركزي لتمويل عجز الخزينة العمومية.

انطلاقا مما سبق ، فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات نحو ثلاثة محاور أساسية : [1]

- نحو المشاريع الخالقة لمواطن الشغل ، ثم نحو القطاعات الخالقة لمواطن الشغل بتكاليف معتدلة (صناعات صغيرة و متوسطة) ، ثم نحو أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية و المهن الصغرى.
- تفاديا لتكريس حالة اللاتوازن الإقليمي الحاد ، اتخذت ترتيبات محفزة للحث على اللامركزية بإقرار امتيازات هامة للمناطق المراد ترقيتها (الصحراء الكبرى).
- ونظرا للاحتياجات المتعلقة بالموارد الخارجية، فإن عمليات التصدير المدرة للعملة الصعبة الخارجية قد لاقت تشجيعا كبيرا في كل قوانين المالية السنوية و في قوانين الاستثمار المتعاقبة.

أنموذج الدراسة:

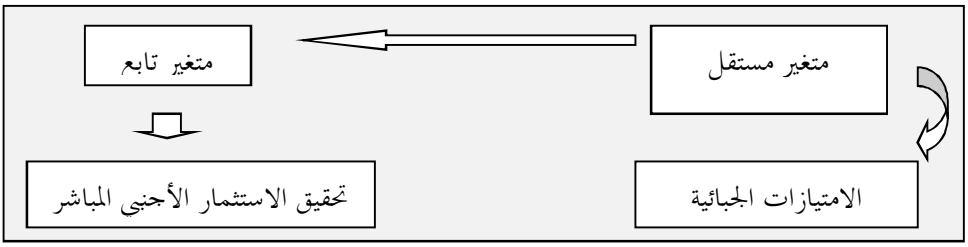

أولا :الجانب النظري

1.الاستثمار الأجنبي المباشر و مجمع الشركات

- ✓ **تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:** و هو عبارة عن مجموعة من الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مدخر خاص أجنبي ، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ، و يكون هذا الغرض من ذلك،

[1] منصوري الزين ، جامعة الجزائر، " آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ، 2009 .ص 71- 72.

تحقيق أرباح مستقرة [1] ، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية و التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة ، و يتعلق الأمر بمسألة التحكم الفعلي في الشركة ، و عليه فإذا كان الشخص المستثمر متحكما في الشركة ، فهو يعد مستثمرا مباشرا ، أما إذا لم يكن ، فهو استثمار غير مباشر ، و يتحدد التحكم ، بمقدار المساهمة في رأسمال الشركة [2].

- ✓ **تعريف مجمع الشركات:** يعرف مجمع الشركات حسب المعيار المحاسبي الدولي (IFRS 03) على أنه " هو عملية ضم مؤسسات منفصلة معا في مؤسسة واحدة تحصل على سيطرة واحدة أو أكثر من طرف عدة مؤسسات ". [3]

لم تلجأ الجزائر إلى الاستثمار المباشر المتمثل في الملكية الكلية لوسائل الإنتاج إلى غاية 1990 ، و إنما عملت بالاستثمار الذي تكون فيه أغلبية نسبة المشاركة للشركات الجزائرية ، المتمثلة في الشركات المختلطة الاقتصاد 51 % للشريك الجزائري ، و 49 % للشريك الأجنبي.

و بعد ظهور قانون 90- 10 المتعلق بالنقد و القرض المؤرخ في 14 أفريل سنة 1990 ، تم قبول تكوين شركات مختلطة الاقتصاد مع إمكانية أن تكون أكبر نسبة للشريك الأجنبي ، لكن ما لبثت الجزائر إلى العدول عن ذلك حماية للاقتصاد الوطني و مؤسساتها و أصبحت أغلبية نسبة المشاركة للشركات الجزائرية ، المتمثلة في الشركات المختلطة الاقتصاد 51 % للشريك الجزائري و 49 % للشريك الأجنبي [4]، كما كان معمول به في فترة التسعينات .

---

[2] عليوش قربوع كمال، الجزائر " قانون الاستثمارات في الجزائر " معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة عنابة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الأولى ، 1999 ، صفحة 02.

[2] قادري عبد العزيز، الجزائر " الاستثمارات الدولية " التحكيم التجاري الدولي و ضمان الاستثمارات " دار هومة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2006 ، صفحة 26.

[3] Robert Obert (2011) « fusion - consolidation en 25 fiches » 2 éme édition, édition francis lefebvre, Dunod, Paris, P 01.

[4] « Guide fiscal de l'investisseur » direction generale des impots, Edition 2015, Alger www.DGI.dz.

تجدر الإشارة إلى أنه يعاب على الدولة الجزائرية تطبيق هذه القاعدة من طرف كثير من الدول الراغبة في الاستثمار خاصة في المجال الصناعي و السياحي و على رأسها أوروبا و أمريكا.

2. تعريف التحفيز الجبائي : يعرف التحفيز الجبائي بأنه " إجراء خاص و غير إجباري لسياسة اقتصادية تستهدف الحصول من الأعوان الاقتصاديين المستهدفين على سلوك معين يوجه اهتماماتهم إلى الاستثمار في ميادين أو مناطق لم يفكروا في إقامة استثماراتهم فيها من قبل ، مقابل الاستفادة من امتياز أو امتيازات معينة " [1].

3. أهداف سياسة التحفيز الجبائي :تهدف الدولة من خلال تقديم التحفيز الجبائي إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية أهمها [2] :

أ- الأهداف الاقتصادية

- ✓ توفير مناخ استثماري ملائم و مشجع ، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الداخل ، و العمل على جلب استثمارات أجنبية مباشرة .
- ✓ تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و ذلك بإعفائها من جميع الضرائب.
- ✓ توسيع القاعدة الضريبية على المدى الطويل في ظل سياسة تحفيز جبائية فعالة و ملائمة ، حيث أن هذه السياسة من شأنها أن تزيد الفروع الإنتاجية ، و مستوى نشاطها ، و ما يقابل هذه السياسة من أتساع في الوعاء الضريبي و زيادة عدد المكلفين بالضريبة ، و التزام هؤلاء بواجباتهم اتجاه الخزينة العمومية ، من شأنه أن يزيد في الحصيلة الضريبية مستقبلا.

---

[6] علي صحراوي، جامعة الجزائر " مظاهر الجباية في الدول النامية و أثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي " رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، 1992 ، صفحة 91.

[2] يحيا لخضر ، المسيلة ، الجزائر "دور الإمتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية" رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ،دفعة 2007 .ص 46.

ب- الأهداف الاجتماعية : منها أساسا دعم التشغيل و العمالة و الذي نعني به القضاء على مشكل البطالة و ذلك من خلال إعداد برامج متعددة و متنوعة للتخفيف من حدته ، و من بين الحلول المطروحة ضمن السياسة الاقتصادية نجد التحفيز الجبائي الموجه لتشجيع التشغيل .....إلخ.

الشكل رقم (01) يوضح آلية سير سياسة التحفيز الجبائي على المدى الطويل

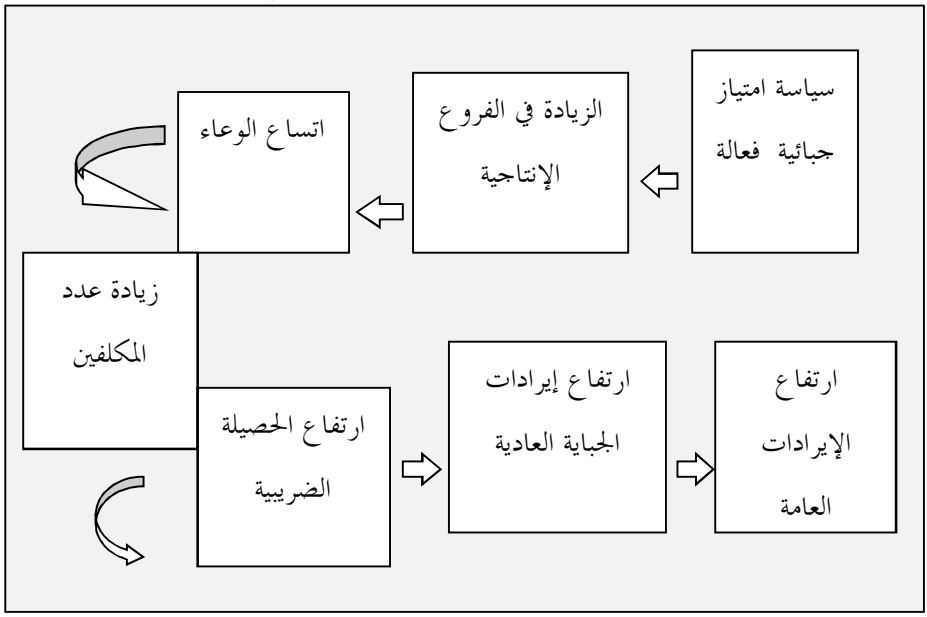

المصدر : ياسين قاسي، جامعة البليدة 2 " التنافسية الجبائية و تأثيرها على تنافسية الدول " رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية ، 2005 ، صفحة 112 .

4. أساليب التحفيز الجبائي : على العموم يمكن تقسيمها إلى الأساليب التالية : [1]

أ- الإعفاء الضريبي : يمكن تعريفه بأنه " عدم فرض الضريبة على دخل معين ، إما بشكل مؤقت أو بشكل دائم و ذلك ضمن القانون، و تلجأ الدول إلى هذا الأمر

[1] طارق الحاج، عمان " المالية العامة " دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999.ص 81.

لاعتبارات تقدرها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية"، من خلال التعريف ، نلاحظ أن الإعفاء الضريبي يأخذ شكلين: [1]

- **إعفاء دائم:** و هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب و الرسوم طوال حياة المشروع، و تمنح الدولة هذا الإعفاء إلى أنشطة محدودة و تكون موجهة لمناطق و فئات معينة.
- **إعفاء مؤقت:** و هو عدم دفع المكلف لضريبة معينة أو مجموعة من الضرائب و الرسوم لمدة معينة من حياة المشروع.

ب- **التخفيض الضريبي** : و يعرف بأنه "إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة ، مقابل التزامهم ببعض الشروط و المقاييس المحددة ضمن قوانين الاستثمار أو من خلال النظام الضريبي المتضمن في قوانين المالية السنوية "، من خلال هذا التعريف، يمكن تصنيف التخفيض الضريبي إلى شكلين :

- **التخفيض في معدل الضريبة** : هو ما يصطلح عليه أحيانا بالمعدلات التميزية .
- **التخفيض في المادة الخاضعة للضريبة:** نعني بذلك أن نستثني أو تستبعد قيمة معينة من المادة الخاضعة للضريبة.

ثانيا: دراسة التحفيزات الجبائية المقدمة لمجمع " فرتيال ":

في بادئ الأمر ، يجب التطرق إلى المؤسسة الأم ، و هي مجمع " أسميدال "الذي تأسس نتيجة سياسة إعادة الهيكلة التي أتبعها مجمع سوناطراك (المؤسسة الأم لكل الفروع) ، تم إنشاء فروع جديدة للنشاطات المستقبلية هي: فرع (SOMIAS) من أجل صيانة مركبات المجمع و تجهيزاته ،و فرع (KIMIAL) من أجل إنتاج مواد التنظيف، أما في سنة 2001 ، تم إنشاء فرع (FERTIAL) ، (ALZOFERT) ،

[1] مداخلة أ.د عبد المجيد قدي، سطيف ، الجزائر " السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة " ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، أيام 29- 30 أكتوبر 2001 ، ص 03.

(ASFERTRADE)، و على ذلك أصبح مجمع أسميدال إبتداءا من 2005/01/01 شركة قابضة (HOLDING) يضم خمس فروع.

و في 04- 08- 2005 تم إبرام عقد شراكة ما بين المجمع" أسميدال" و مجمع فيلار مير VILLAR MIR لإنشاء مجمع جديد تحت أسم " فرتيال الجزائر " شركة ذات أسهم "SPA" ، و ذلك بعد إدماج شركة "ALZOFERT" مع "FERTIAL" ، و تعود النسبة للمجمع فيلار مير 66 % ومجمع أسميدال 34 % ، حيث أصبح مستقل ماليا و قانونيا عن المؤسسة الأم أسميدال، و هو مجمع نشاطه الرئيسي إنتاج الأسمدة الفوسفاتية و الأسمدة الأزوتية و الأمونياك خاضع للنظام الحقيقي بالنسبة لنظامه الجبائي ، و تعتبر أغلبية الأسهم مملوكة للمستثمر الأجنبي حيث عقدت اتفاقية جبائية بين دولة الجزائر و مملكة إسبانيا لحماية الاستثمارات الأجنبية و عدم حصول الازدواج الضريبي ، و تم التصديق عليها.

1. أنواع الضرائب و الرسوم المطبقة في مجمع " فرتيال"

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي (Tax on Global Income)

- ✓ يخضع المجمع للضريبة على الأجور، و التي تكون حسب جدول تصاعدي تقتطع من أجور المستخدمين.
- ✓ تفرض ضريبة على دخل كل شريك، فيدفع الشريك المستثمر الأجنبي
- ✓ (مجمع فيلار مير) 05 % كضريبة على دخل الشركاء عوضا عن 10 % (كتحفيز جبائي) و ذلك تماشيا لمحتوى بنود الاتفاقية ، و الشريك الجزائري لا يدفع أية مبلغ و هذا تماشيا مع تجنب الازدواج الضريبي المنصوص عليه أيضا في الاتفاقية.
- ✓ ينعقد مجلس الإدارة من مرة إلى 06 مرات على الأكثر في السنة، و توزع مكافئات على أعضاءها، وكل مرة يجتمع الأعضاء تقتطع نسبة 10 % من المكافئات الممنوحة (من المصدر)، و ذلك سواء كان المستثمر أجنبيا أو محليا.

ب. الضريبة على أرباح الشركات (Tax on Companies Profits)

- ✓ الضريبة على أرباح الشركات تقدر أساسا بمعدل 23 %(19% سابقا).
- ✓ الضريبة على عقود الصيانة من طرف مورد أجنبي بنسبة 24 % من مبلغ الفاتورة، و هي نسبة ثابتة محررة من الضريبة.

جـ. الضريبة المؤجلة (Referred Tax) : بموجب الانتقال من تطبيق المخطط الوطني المحاسبي (national accounting plan) إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي (Financial Accounting System) ، نتج عن ذلك فروقات جديدة تؤدي إلى فرض ضريبة مؤجلة للسداد إذا أدى هذا الانتقال إلى تقليص في حجم الأعباء كزيادة في مدة إهلاك معدات النقل (من05 سنوات إلى 10 سنوات)، يؤدي إلى تخفيض في قيمة الإهلاك و منه تخفيض في حجم الأعباء، و تنشأ هنا ضريبة مؤجلة للسداد ، أو ضريبة مؤجلة للتحصيل(دين جبائي) في الحالة العكسية ، و هي كعبء قابل للخصم ضمن حـ/695 ، أما فيما يتعلق بمجمع " فرتيال" ، بالإضافة إلى النتيجة الجبائية المصرح بها سنة 2009 ، و عند تطبيق النظام المحاسبي المالي انطلاقا من 01- 01- 2010 ،أدى ذلك ظهور نتيجة عن فروقات عن تغيير النظم المحاسبية تقدر بـ67.558.147.00 دج واجبة الاسترجاع (دين جبائي) من قبل المجمع ، فقام باسترجاع الضريبة المؤجلة في سنة التصريح السنوي للميزانية لسنة 2010 ، مع عدم دفع الضريبة على أرباح الشركات كامتياز من مزايا مرحلة الاستغلال .

د. الرسم على النشاط المهني (Tax on Professional Activity): يبلغ معدل الرسم على النشاط المهني نسبة 02 % فمعظم عمليات المجمع تتم في إطار عمليات البيع بالجملة، بالتالي يستفيد دائما من التخفيض الذي يقدر بنسبة 30 %.

هـ. الرسم على القيمة المضافة (Value added tax): يطبق الرسم على القيمة المضافة بمعدلين هما: معدل مخفض يخص المؤسسات الخدمية يقدر بـ 07% ، و معدل عادي

يقدر بـ 17 % فيما يخص المؤسسات الإنتاجية ، و بما أن مجمع " فرتيال" مجمع إنتاجي ، فهو غالبا ما تخضع للرسم على القيمة المضافة بنسبة 17% .

و. رسوم أخرى: بالإضافة إلى هذه الضرائب و الرسوم ، فهناك رسوم أخرى يخضع له مجمع" فرتيال"، و التي تتمثل في : الرسم العقاري، رسم التطهير، رسم التلوث، الرسم على التمرن، الرسم على التكوين المهني ، و **الرسم على التوطين** الذي يؤسس على عمليات استيراد الخدمات ، إذ تحدد تعريفة هذا الرسم بـ 03 % من مبلغ التوطين بالنسبة لاستيراد الخدمات .

2. دراسة للامتيازات الجبائية الممنوحة لمجمع " فرتيال"

أ. الامتيازات الممنوحة للمجمع حسب التشريع الجزائري

- **الإعفاءات الضريبية :** من خلالها يستفيد مجمع " فرتيال" من إعفاء دفع أنواع معينة من الضرائب و الرسوم، هذه الإعفاءات تتماشى و السياسة الاقتصادية المرسومة من قبل الدولة ، و تنقسم إلى:

1- إعفاءات دائمة : حسب نص المادة 138 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة لسنة 2011 : [1] تستفيد مؤسسة (مجمع) " فرتيال" من إعفاء دائم من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لعملياتها المدرة للعملة الصعبة،و ذلك عند قيامها بتصدير منتجاتها للأسواق الخارجية . يمنح هذا الإعفاء حسب رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة ، و تحت شرط تقديمها للمصالح الجبائية المختصة وثيقة دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر.

2- إعفاءات مؤقتة : حسب نص المادة 29 من الأمر رقم 08- 02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008 و المتضمن فانون المالية التكميلي لسنة 2008 فإنه: " تعفى من الرسم على القيمة المضافة الأسمدة الآزوتية و الفوسفاتية ،..... و الأسمدة المركبة..... إبتداءا من تاريخ صدور هذا القانون إلى غاية 31 ديسمبر

[1] أنظر المادة 138 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2011 www.DGI.dz.

2009 " ففي هذا الإطار يستفيد مجمع " فرتيال" من نظام الشراء بالإعفاء و الذي يعتبر من أهم الامتيازات الجبائية الممنوحة له ، لأنه يشتري تلك المواد الأولية بكميات كبيرة جدا و بصفة مستمرة ، و يقوم المجمع بتقدير مشتريات المواد الأولية السنوية و الذي يستفيد من المزايا .[1]

- **الإجراءات الضريبية التقنية:** هي ذات طابع تقني و تهتم " بالمعالجة الضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة التي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي ".

1- **ترحيل الخسائر:** في السنوات الأربعة اللاحقة باعتبار أن هذه الخسارة تدخل ضمن تكاليف المجمع عن سنوات سابقة.

2- **إعادة استثمار الأرباح :** ألغيت بموجب قانون المالية لسنة 2010 إلا أن مجمع "فرتيال" يقوم بإعادة استثمار أرباحه سنويا ، و ذلك بنسبة تقدر بـ : 80% من الربح المحقق في المجمع.

3- **إعادة استثمار فائض القيمة:** حسب هيئة التأمينات ، فإن مجمع " فرتيال" يستفيد من هذا الأسلوب ، إذ يتنازل عن أصوله الثابتة بعد إهلاكها كلية ، أي القيمة المحاسبية الصافية تساوي الصفر، و فائض القيمة هو سعر التنازل في حد ذاته ، و يدرج ضمن حساب الإيرادات .

4- **إعادة تقييم الاستثمارات** :بالنسبة لمجمع " فرتيال" ، فإنه منذ سنة 2010 بدأ بتطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يعتمد كمبدأ أساسي على القيمة الحالية و استفاد المجمع من هذا الأسلوب الذي يسمح له بمعرفة القيمة الحقيقية لأصوله ،و بالتالي حساب إهلاكه على قاعدة صحيحة .

ب. الامتيازات الجبائية الممنوحة لمجمع" فرتيال"من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (National Agency of Investment Development)وكالة حكومية مكلفة بدعم الاستثمار

[1] أنظر المادة 29 من الأمر رقم 08- 02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008 و المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

عن طريق منح المزايا الجبائية كمهمة أساسية ، و توجيه المستثمرين عن كيفية الحصول على التمويل من البنوك ، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، حيث يستفيد من امتيازات الوكالة كل شخص طبيعي أو معنوي ، وطني أو أجنبي مقيم أو غير مقيم بالجزائر يرغب في إنشاء شركة خاضعة للقانون الجزائري و وقع اختياره على الاستثمار في نشاط اقتصادي ذو إنتاج مادي أو إنتاج على شكل خدمات غير مستثناة .

و كما أن أنواع الاستثمارات المؤهلة للاستفادة من المزايا هي :استحداث نشاط جديد، أو توسيع قدرات الإنتاج بواسطة إدراج استثمارات تكميلية ،أو إعادة الهيكلة أو إعادة التأهيل،أو الخوصصة الجزئية / أو الكلية .

إن مجمع " فرتيال" يستفيد من امتيازات الوكالة في إطار إعادة التأهيل ، و ترمي سياسة إعادة التأهيل إلى مجموعة الإجراءات التي يتخذها المجمع قصد تحسين موقعه في إطار الاقتصاد التنافسي، و يمكن ذكر أهم أسبابها في النقاط التالية:

- ✓ ضعف نظام التوجه الاقتصادي و ثقله .
- ✓ الضعف المستمر في المردود ، بالرغم من الإمكانيات و الطاقات المتوفرة .
- ✓ القيام بإعادة التأهيل قصد ضمان إستمراريتها .
- ✓ انضمام الشريك الأجنبي لها ، الأمر الذي زاد قدراته .

وقد كانت الامتيازات الجبائية التي منحتها الوكالة للمجمع على مرحلتين : [1]

[1] تم الاعتماد على العناصر التالية :

- مقرر منح المزايا الخاص بمرحلة الإنجاز الممنوح لمجمع " فرتيال" من سنة 2007إلى سنة 2009.
- مقرر منح المزايا الخاص بمرحلة الاستغلال الممنوح لمجمع " فرتيال" من سنة 2010 إلى سنة 2014 .

- **مرحلة الإنجاز** : امتدت هذه المرحلة على 03 سنوات (2007 - 2009)، و اعتبرت بمثابة مرحلة تحضيرية لبداية المشروع الاستثماري ، حيث استفاد مجمع "فرتيال" في هذه المرحلة من المزايا الجبائية التالية :

1- **الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة:** بغرض تخفيض الضغوط المالية التي تكون على عاتق المستثمر المنجز للاستثمار، أسس القانون لصالحهم نظام الشراء بالإعفاء من الرسم الذي يسمح لهم باقتناء أو استيراد هذه التجهيزات دون رسوم.

2- **الإعفاء من الحقوق الجمركية** : حيث استفاد مجمع " فرتيال" من الإعفاء من الحقوق الجمركية طيلة مرحلة الإنجاز (2007 - 2009) فيما يخص التجهيزات المستوردة غير المستثناة ،و التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار .

3- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات و الزيادات في رأس المال .

4- الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج.

- **مرحلة الاستغلال** :تجدر الإشارة في بادئ الأمر إلى القول أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لا يمكنها أن تمنح امتيازات هذه المرحلة إلا بعد التأكد من انتهاء مرحلة الإنجاز و الاستغلال الفعلي لهذه المرحلة ، أي بعد معاينة الشروع في النشاط التي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر للتأكد من مدى احترامه لبنود عقد الاستفادة من الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز ، و يمكن ذكر مزايا هذه المرحلة على النحو التالي :

- ✓ امتدت هذه المرحلة في المؤسسة لمدة05 سنوات ، أي إبتداءا من سنة 2010 إلى غاية سنة 2014 (2010- 2014) .

1- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، و ذلك طيلة مرحلة الاستغلال (2010- 2014)، إلا أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قدمت هذه الميزة

لكن سجلت تأخرا كبيرا حتى تمت الموافقة و هذا لأسباب عديدة منها ما يتعلق الدراسة البطيئة للطلب بالنظر لحجم المجمع و أهميته.....إلخ ، و كانت نسبة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات 22% فقط و دفع المجمع نسبة03 % فيما يخص السنوات الخمس.

2- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني، و الذي من المفروض أن يفرض على رقم الأعمال المحقق من طرف المجمع، لكن يتمتع المجمع من عدم دفع هذا الرسم طيلة مرحلة الاستغلال (05 سنوات) إلى

إدارة الضرائب مهما كان مكان تحقيق رقم الأعمال.

جـ. امتيازات شبه جبائية : لم يتحصل مجمع " فرتيال" على أي امتياز شبه جبائي ، سواء على معدل الضمان الاجتماعي الذي يدفعه المجمع و المقدر بـ 26% ، أو معدل الضمان الاجتماعي الذي تقتطع من رواتب المستخدمين المقدر بـ 09 % .

إذن يمكن ملاحظة أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار تمنح المؤسسات المستثمرة جملة من الامتيازات الجبائية ، سواء تعلق الأمر بمرحلة الإنجاز أو بمرحلة الاستغلال .

د. تحليل الوضعية المالية و الاستثمارية لمجمع " فرتيال ": نقوم في هذه النقطة بدراسة بالأرقام لهذه المزايا للسنوات 2006- 2014 ،حيث تعتبر سنة 2006 سنة الأساس التي يقاس عليها كسنة نشاط عادية دون الاستفادة من المزايا الجبائية ، إذ يتطلب ذلك في هذه الحالة معرفة الوضعية المالية و الجبائية للمجمع من خلال الميزانيات المحاسبية و جدول النتائج، و حساب بعض النسب كنسب القيمة المضافة ، نسب المردودية ، نسب التوازنات الهيكلية و نسب الاستدانة مع إعطاء كل التفسيرات الخاصة بالزيادة و النقصان لشرح الوضع المالي و الجبائي للمجمع .

- **تحليل بعض النسب الخاصة بالوضع المالي للمجمع**

1- **نسب المردودية للسنوات 2006- 2014 : تتمثل نسب المردودية في قسمة النتائج المحققة على رؤوس الأموال المستثمرة ، أي نتيجة على مبلغ استثمار .**

جدول رقم (01) المتعلق بنسب المردودية

سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائيـــــة								سنة الأساس	
مرحلة الاستغلال					مرحلة الإنجاز				
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات / النسب (%)
13,72	09,05	31.83	35,90	19,87	06,78	22,31	10,68	08,57	المردودية الاقتصادية = صافي النتيجة / إجمالي الأصول *100
34,23	29,71	110 ,66	83,35	38,03	12,64	56,47	24,07	19,77	المردودية المالية = صافي النتيجة / رأس المال الاجتماعي * 100
29,76	26,20	96,30	67,83	34,27	13,42	62,63	30,60	28,82	المردودية التجارية = صافي النتيجة / التثبيتات * 100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- **الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .**
- **جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.**

نلاحظ من خلال الجدول رقم(01) أن النسب التي تم حسابها بالاعتماد على الميزانيات و على جدول النتائج لسنة الأساس 2006 و للسنوات 2007- 2009 و اللتان تتبعان مرحلة الإنجاز ، و سنوات 2010- 2014 التي تخص مرحلة الاستغلال أن :

- ✓ **المردودية الاقتصادية (تعتبر النسبة الأفضل لقياس ربحية العمليات) قدرت نسبيا 08,57 % سنة 2006 ، أما في أول سنة من بداية الاستفادة من المزايا فقد ارتفعت إلى 10,68 % ، ثم إلى 22,31% سنة 2008 بالنسبة لإجمالي أصول المجمع ، في حين انخفضت إلى 06,78% سنة 2009 ، و السبب يعود إلى تذبذب أسعار الأمونياك و الذي يعد أهم منتوج في المجمع ، في حين**

عرف المنتوج رجوعا في الأسعار ، و هذا ما أدى إلى زيادة المردودية الاقتصادية إلى 19,87 %.

لكن في سنة 2010 إلى سنة 2012 فقد حقق المجمع نسبة هامش إجمالي يمثل الضعف أي ما يقارب 50% (سعر التكلفة بالنسبة لسعر البيع) و هذا ما أدى إلى الزيادة في النتيجة الصافية و حققت مردودية إقصادية مقدرة على التوالي بـ19,87% ، 35,90 % ،31.83 % ، فالفترة ما بين سنة 2010 إلى غاية سنة 2012 تعتبر من أفضل سنوات رواج نشاط مجمع فرتيال ، و يعود ذلك إلى أزمة أوكرانيا مع جمهورية روسيا في سنة 2010 ، حيث توقفت الدولة الأوكرانية عن الإنتاج و التي تعتبر من أكبر منتجي الأمونياك في العالم ، و هذا ما يفسر ارتفاع في أسعار هذه المنتجات في السوق العالمي ، هذا من جهة ، عرفت سنة 2010 أيضا قيام مجمع فرتيال باستثمارات في إطار إعادة الهيكلة بقيمة 260 مليون دولار منذ دخول المستثمر الأجنبي كمساهم بالأغلبية و هذا ما أدى إلى زيادة في حجم الإنتاج من جهة أخرى.

أما في سنة 2013 ، انخفضت المردودية الاقتصادية إلى 09,05 % و هذا ناتج عن الانخفاض في النتيجة الصافية الراجع لسببين : السبب الأول إعادة النظر في أسعار الغاز الطبيعي الذي يمثل المادة الأولية الأساسية المستخدمة في الإنتاج والممول لمجمع فرتيال من طرف مجمع سوناطراك حيث كانت تكلفة الوحدة الحرارية MBTU من 01 دولار إلى 06 دولارات و هذا ما أدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج ، و السبب الثاني هو قيام وكالة تنظيم المحروقات (Hydrocarbons Regulatory Authority) بتحديد سقف لتمويل الغاز الطبيعي لمجمع فرتيال ، الأمر الذي تسبب في انخفاض حجم الإنتاج و الذي بدوره أثر في النتيجة الصافية .

و في سنة 2014 ، فقد ارتفعت المردودية الاقتصادية إلى 17,32 % نتيجة الزيادة في النتيجة الصافية ، و السبب يعود لإبرام مجمع فرتيال لاتفاقية مع السلطات

الجزائرية تتضمن تمويل المؤسسة بالكميات اللازمة من الغاز الطبيعي التي تحتاجه على غرار ما كان في سنة 2013 .

- ✓ و نفس التفسير سواء بالزيادة أو النقصان بالنسبة **للمردودية المالية** التي تعبر عن مدى مردودية الأموال الخاصة أو مدى مساهمتها في تحقيق النتيجة ، و كذلك بالنسبة **للمردودية التجارية** التي تقيس مدى كفاءة التثبيتات حيث أن كل دينار مستثمر من التثبيتات يعطي (س) دينار من المبيعات .

2- نسب القيمة المضافة للسنوات 2006- 2014

جدول رقم (02) المتعلق بنسب بالقيمة المضافة

السنوات / النسب(%)	سنة الأساس	سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية							
		مرحلة الإنجاز			مرحلة الاستغلال				
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
أعباء المستخدمين / القيمة المضافة * 100	22,16	21,29	15,81	32,71	22,88	15,65	11,89	22,43	39,41
ضرائب و رسوم / القيمة المضافة * 100	00,76	0,86	00,64	02,15	01,42	0,98	3,54	3,86	07,14
الأعباء المالية / القيمة المضافة * 100	12,92	06,30	01,85	04,53	03,72	2,63	2,19	2,94	03,08

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

نلاحظ من **الجدول رقم (02)** الذي يخص نسب القيمة المضافة (تعتبر القيمة المضافة كتعويضات عوامل الإنتاج) نجد أنها غطت أعباء المستخدمين (حـ/63) في سنة الأساس بنسبة 22,16 % ، ثم حققت نسبة 21,29 % سنة 2007 ، فبنسبة 15,81 % سنة 2008 ، و 32,71 % في سنة 2009 ، و 22,88 % سنة 2010و

انخفضت في السنتين 2011- 2012 و قدرت بـ15,65 % و 11,89 % على التوالي نتيجة الزيادة في القيمة المضافة الذي حدثت بسبب زيادة حجم المبيعات و انخفاض في تكاليف الإنتاج ، و ارتفعت في السنتين 2013 و 2014 و قدرت بـ 22 ,43 % و 39,41 % على التوالي ، نتيجة الانخفاض في القيمة المضافة الناتجة عن النقص في المبيعات و زيادة تكاليف الإنتاج (الأسباب السابقة الذكر) .

- ✓ في حين لم تغطي سوى 00,76 % من الضرائب و الرسوم (حـ / 64) في سنة الأساس ، و ارتفعت إلى 00,86 % سنة 2007 ، و 00,64% سنة 2008 ، و02,15 % سنة 2009 ، و 01,42% سنة 2010 ،0,98% سنة 2011، 3,54 % سنة 2012، 3,86 % سنة 2013، و 07,14 % سنة 2014 و يعود ذلك إلى أن المجمع معفى من بعض الضرائب و الرسوم نتيجة استفادته من الامتيازات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال هذه المدة (2008- 2014) .
- ✓ بالإضافة إلى الأعباء المالية (حـ /66)، التي غطت منها نسبة 12, 92 % في سنة الأساس و 06, 30 % سنة 2007 ثم 01,85 % سنة 2008 ، و 04,53% سنة 2009 ، و 03,72% في سنة 2010 ، 02,63 %سنة 2011 ، 02,19 % سنة 2012 ، 02,94 % سنة 2013 ، 03,08 % سنة 2014.

❖ **تحليل النسب الخاصة بالتوازنات الهيكلية للمجمع :** سنعمد في هذا النوع من النسب إلى تحليل و تفسير النسب الخاصة بالتوازنات الهيكلية لمجمع " فرتيال" ، و ذلك بالاعتماد على الميزانيات المحاسبية للمجمع خلال السنوات 2006- 2014 على النحو التالي:

1- النسب الخاصة بالأصول : توضح في الجداول التالية :

- **التثبيتات**

جدول رقم (03) المتعلق بالنسب الخاصة بالتثبيتات على مجموع الأصول

السنوات / النسب (%)	سنة الأساس	سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية							
		مرحلة الإنجاز			مرحلة الاستغلال				
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
التثبيتات / مجموع الأصول * 100	29,75	34,90	35,63	50,49	57,99	52,93	33,05	34,55	46,12
نسبة الزيادة مقارنة بالسنة الفارطة	------	05,15	00,73	14,86	07,50	(05,06)	(19,88)	1,5	11,57
نسبة الزيادة مقارنة بسنة الأساس (2006)	------	05,15	05,88	20,74	28,24	23,18	03,30	04,80	16,37

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

من خلال دراسة و تحليل نسب **الجدول رقم(03)** يتضح ما يلي :**حجم التثبيتات في المجمع في تزايد مستمر** ، حيث بلغت نسبتها مقارنة بالتثبيتات في سنة الأساس 29,75 % ، ثم بدأت في الارتفاع سنة 2007 حيث قدرت بـ 34,90 % ، أي بزيادة 05,15 % بسنة الأساس ، و في سنة 2008 ارتفعت إلى 35,63% أي بزيادة طفيفة بـ 00,73% عن السنة السابقة و بـ 05,88 % عن سنة الأساس ، و في سنة 2009حققت نسبة 50,49% ، أي بزيادة 14,86% مقارنة بالسنة السابقة و 20,74 % عن سنة الأساس ، كما وصلت إلى 57,99 % سنة 2010 ، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 07,50 % مقارنة بسنة 2009 ، و28,24 % مقارنة بسنة الأساس ، 52,93 % سنة 2011 بانخفاض طفيف يقدر بـ 05,06 % مقارنة بسنة 2010 و زيادة بـ 23,18 % على سنة الأساس، ثم 33,05 % سنة 2012 بانخفاض يقدر بـ 19,88 % مقارنة بسنة 2011 و زيادة بـ 03,30 % مقارنة بسنة الأساس، ثم زيادة طفيفة سنة 2013 بـ 01,50 % و بزيادة 04,80 % عن سنة الأساس حيث قدرت

34,55 % ، حتى وصلت إلى 46,12 % سنة 2014 بزيادة بنسبة 11,57 % بالمقارنة مع السنة الفارطة و بـ16,37 % بالنسبة لسنة الأساس ، و هي نسبة معتبرة تدل على زيادة فعلية لاستثمارات المجمع .

- و يرجع سبب ارتفاع نسب التثبيتات إلى اقتناء مجمع " فرتيال" لاستثمارات جديدة و ذلك في إطار عملية إعادة التأهيل التي قام بها المجمع ، و احتراما لبنود الاتفاقية التي تقتضي تعهد المجمع القيام باستثمارات جديدة ترفع من القيمة المضافة و تحسين المردودية .

- **المخزونات + المدينون**

جدول رقم (04) المتعلق بالنسب الخاصة بالمخزون و المدينون على مجموع الأصول

	سنة الأساس	سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية							
		مرحلة الإنجاز			مرحلة الاستغلال				
السنوات / النسب (%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المخزونات / مجموع الأصول * 100	12 ,73	11,86	13,22	15,25	14,91	14,11	12,88	13,62	22,28
المدينون / مجموع الأصول * 100	57,52	53 ,24	51,15	34,25	27,10	32,97	54,07	51,82	31,60

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

فيما يخص **الجدول رقم(04)** فقد عرفت **المخزونات و المنتجات** تزايد طفيف طيلة فترة الدراسة ،و كانت في سنة 2006 و هي دائما سنة الأساس مقدرة بنسبة 12,73 % ، و انخفضت سنة 2007 إلى 11,86 % ثم ارتفعت سنة 2008 حيث قدرت النسبة 13,22 % ، و في سنة 2009 نسبة 15,25% ، و في سنة 2010 قدرت النسبة إلى 14,91% ، 14,11 % سنة 2011 و تفسر الزيادة

في المخزونات من سنة لأخرى بحصول مجمع " فرتيال" على مواد أولية تستعمل في العملية الإنتاجية من أجل رفع إنتاجيتها ، نظرا لزيادة الطلب على منتوجاتها خاصة في الأسواق العالمية، أما في سنة 2013 ، 2014 شهد المخزون ارتفاعا حيث قدرت نسبته إلى الأصول على التوالي 12,88 % ، 13,62 % و هذا راجع إلى ارتفاع أسعار المادة الأولية الغاز الطبيعي بالإضافة إلى زيادة سعر المواد النصف مصنعة في السوق العالمي من جراء استيراد هذه المواد .

- ✓ أما بالنسبة **للمدينون** ، فقد عرفت انخفاض من سنة لأخرى ، إذ بلغت سنة2006 نسبة 57,52 % و انخفضت نوعا ما سنة 2007 إلى 53,24 % ، و في سنة 2008 حققت نسبة 51,15% ، و34,25 % سنة 2009 ، في حين انخفضت إلى 27,10 % سنة 2010 ثم ترتفع إلى 32,97 % سنة 2011 و هذا راجع إلى تذبذب سعر الأمونياك و الذي يعرف أقل مستوياته في هذه السنوات الأربع، إلا أنه شهدت ارتفاع في سنوات 2012- 2013 التي قدرت على التوالي 54,07 % ، 51,82 % و هو ناتج عن الزيادة في خزينة المجمع المتأتية من التحصيلات الخاصة بالزبائن و كذلك من الزبائن على الحساب اللذان يعبران عن زيادة حجم المبيعات المعتبرة ، أما انخفاضها في سنة 2014 إلى 31,60 % أي انخفاض في الخزينة الذي يعود إلى سببين، زيادة أسعار الغاز الطبيعي إلى 6/5 من السعر السابق، و كذلك تحصيل ديون الزبائن لما عليهم من ديون و تقليص آجال التحصيل .

2- **النسب الخاصة بالخصوم**

- **الأموال الخاصة + الديون:** و التي أدرجت في الجدول التالي:

جدول رقم (05) المتعلق بالنسب الخاصة بالأموال الخاصة و الديون على مجموع الخصوم

النسب(%) / السنوات	سنة الأساس	سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية							
		مرحلة الإنجاز				مرحلة الاستغلال			
	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الأموال الخاصة / مجموع الأصول * 100	47,20	59,16	57,53	68,93	71,10	89,50	70,50	59,03	64,25
الديون / مجموع الأصول * 100	44,23	30,16	20.16	24,29	09,03	10,50	29,50	40,97	35,75

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

من خلال نسب **الجدول رقم(05)** نلاحظ :

- ✓ ارتفاع نسب **الأموال الخاصة** ، إذ بلغت في سنة 2006(سنة الأساس) 47,20 % فشهدت ارتفاعا سنة 2007 إذ تمثلت في 59,16 % فانخفاض طفيف سنة 2008 بنسبة 57,53% ، و في سنة 2009 نلاحظ ارتفاع معتبر حيث قدرت بـ 68,93% ، و ازدياد طفيف في سنة 2010 ، حيث قدرت النسبة بـ 71,10 % ، و هذا نتيجة الزيادة في المؤونات المخصصة للمخزونات و المنتجات ، و كذا الزيادة في رأس المال الاجتماعي و الاحتياطات ، و وصلت إلى 89,50 % سنة 2011 نتيجة الزيادة في المؤونات المخصصة للمخاطر الجبائية الناتجة عن وجود رقابة جبائية و تحفظا إذا ما كان هناك تعديل في الضرائب المفروضة ، أما في سنة 2012 فقد انخفضت إلى 70,50 % نتيجة انخفاض المؤونات المخصصة للزيادة الطارئة في أسعار المادة الأولية الغاز الطبيعي ، و أيضا تسديد فواتير مجمع سوناطراك ، و زادت في الانخفاض إلى 59,03 % نتيجة توزيع أرباح لنفس السنة ، حيث عرف المجمع

دائما تأخر في توزيع الأرباح، ثم ازدادت في سنة 2014 و وصلت إلى 64,25 % فرأس المال الاجتماعي دائما ما يكون ثابتا و انخفاض المؤونات و الاحتياطات الخاصة بتسديدات التعديل في الضريبة إثر الرقابة الجبائية و تسديد فواتير مجمع سوناطراك .

- ✓ أما الديون، مثلت هذه النسبة في سنة 2006 بـ44,23 % ، ثم انخفضت سنة 2007 إلى 30,16 % ، و زادت في الانخفاض و كانت بنسبة 20.16% سنة 2008 ، بينما ارتفعت نوعا ما سنة 2009 إلى 24,29% ، و عرفت انخفاضا معتبرا سنة 2010 إذ وصلت النسبة إلى 09,03% ، 10,50 % سنة 2011 و السبب الرئيسي في هذا الانخفاض هو عدم تعامل المجمع بالديون مع الغير إلا مع موردي المشتريات من مخزونات المواد الأولية في معظمها في هذه السنة ، كما يدل على مدى قدرة المجمع على تغطية الديون ، و ذلك بواسطة الامتيازات الممنوحة ، إلا أنها شهدت ارتفاعا للسنوات 2012، 2013، 2014، و قدرت على التوالي 29,50 % ، 40,97 % ، 35,75 % ، و هذا نتيجة تسديد ديون الموردين الأجانب من طرف البنوك.

- **النتيجة الصافية**

جدول رقم (06) المتعلق بالنسب الخاصة بالنتيجة الصافية على مجموع الخصوم

سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية								سنة الأساس	
مرحلة الاستغلال					مرحلة الإنجاز				
2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات / النسب(%)
13,73	09,05	31,83	35,90	19,87	06,78	22,31	10,68	08,57	النتيجة الصافية / مجموع الخصوم * 100
04,68	(22,78)	(04,07)	16,03	13,09	(15,44)	11,63	02,11	------	نسبة التغير مقارنة بالسنة الفارطة
05,16	00,48	23,26	27,33	11,30	(01,79)	13,74	02,11	------	نسبة التغير مقارنة بسنة الأساس(2006)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

أما من خلال **الجدول رقم (06)** نلاحظ **النتيجة الصافية** حققت نسبة في سنة 2006 تشكل نسبة 08,57 % ، ثم ارتفعت نوعا ما سنة 2007 حيث قدرت بـ 10 ,68 % ، و استمرت في الارتفاع فقد بلغت سنة 2008 ، نسبة 22,31% من إجمالي الخصوم ، بينما عرفت تذبذب كبير سنة 2009 ، إذ قدرت بـ 06,78% ، و هذا راجع إلى انهيار أسعار الأمونياك ، ثم عرفت ارتفاعا معتبرا سنة 2010 ، إذ قدرت بنسبة 19,87%، و هي نسبة جيدة تدل على زيادة أرباح مجمع " فرتيال" خلال هذه السنة ، نتيجة استفادتها من الامتيازات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، و هذا بإعفائه من بعض الضرائب و الرسوم ، و من تم زيادة نتيجة المجمع . إلا أن النتيجة الصافية عرفت انخفاضا سنة 2009 عن سنة المقارنة 2006 ، بنسبة 01,79 %، و يتمثل سبب هذا الانخفاض ، في تخصيص مجمع " فرتيال" للنتيجة ضمن حـ/ رصيد مرحل ، و تشكيل احتياطات معتبرة ضمن حـ/ رأس المال الاجتماعي ، و هذا ما أدى إلى انخفاض في النتيجة مقارنة بسنة الأساس 2006، ثم ارتفعت النتيجة الصافية إلى 35,90 % سنة 2011 نتيجة الزيادة في المبيعات أي زيادة بـ27,33 % عن سنة الأساس ، و انخفضت سنة 2012 إلى 31,83 % و انخفاض الزيادة مقارنة بسنة الأساس أيضا نتيجة انخفاض المبيعات الناتج عن زيادة تكاليف الإنتاج (زيادة أسعار الغاز الطبيعي) ، ثم انخفضت سنة 2013 إلى 09,05 % و بانخفاض الزيادة إلى 00,48 % عن سنة الأساس الناتج أيضا عن زيادة تكاليف المادة الأولية للإنتاج الغاز الطبيعي و كذلك تحديد سقف استهلاكها و هو ما أثر سلبا على النتائج ، إلا أنه عرفت زيادة سنة 2014 إذ وصلت إلى 13,73 % و زيادة بالمقارنة عن سنة الأساس بـ 05,16 % الناتجة عن إبرام الاتفاقية التي تعطي الحرية في استهلاك المادة الأولية للإنتاج و هو ما رفع نوعا ما حجم المبيعات ، و بدوره الأمر الذي أثر على النتيجة.

❖ **تحليل النسب الخاصة بالاستدانة أو الرفع المالي الخاصة بمجمع فرتيال :**

تقوم هذه النسب بتحليل مدى قدرة المؤسسة على سداد الديون الطويلة الأجل ، و تعبر عن التبعية المالية للمؤسسة للخارج (مؤسسات مالية كالبنوك) :

جدول رقم (07) المتعلق بالنسب الخاصة بالاستدانة أو الرفع المالي

	سنة الأساس	سنوات الاستفادة من الامتيازات الجبائية							
		مرحلة الإنجاز			مرحلة الاستغلال				
السنوات / النسب(%)	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
نسبة المديونية = رؤوس الأموال الأجنبية(الديون) / إجمالي الخصوم	00,44	00,30	0,2	0,24	0,09	0,16	0,36	0,56	0,41
الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / رؤوس الأموال الأجنبية	01,07	01,87	2,85	2,84	7,87	5,19	1,81	0,77	1,45

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .
- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.

من خلال **الجدول رقم (07)** نلاحظ أن **نسبة المديونية** و في كل السنوات حققت معدل أكبر من 0.5 (50%) أي يمكن القول أنه لا يوجد خطر يمكن أن يتعرض له دائني المجمع الذي لا يتعامل أصلا بالدين خاصة منذ مجيء المستثمر الأجنبي ، نفس الأمر بالنسبة **للاستقلالية المالية** فقد حقق المجمع معدلات عالية جدا ، و يمكن القول أن المجمع يتمتع باستقلالية القرار ، فالمساهمين عادة هم الذين يكون لهم الحق في اتخاذ القرار إلا في حالة وجود ديون كبيرة على عاتق المجمع فللجهة الدائنة الحق في التدخل حماية لأموالها و هذا في حالة

التمادي في الاقتراض ، فالقانون يمنح الحق للدائن التدخل في منع المجمع من القيام بمشاريع استثمارية مع عدم ضمان نجاح المشروع و هذا حماية لأمواله.

إذا يتضح نجاح عملية إعادة الهيكلة و استفادته من مزايا جبائية متعددة أدت إلى رفع الأداء المالي لمجمع فرتيال و تحقيق أرباح ضخمة جراء عمليات التصدير المدرة للعملة الصعبة ، إذ يعتبر المجمع في صدارة المؤسسات المصدرة الخاصة بالإنتاج (خارج المحروقات في الجزائر ، و يحتل المجمع المرتبة الثانية عند الأخذ بعين الاعتبار مجمع سوناطراك المصدر للمحروقات)، و في هذه المرحلة يشهد المجمع استثمار جديد يختلف عن الاستثمار الأول المتعلق بإعادة تأهيل مؤسسة وطنية تحقق خسائر متتالية ، و يتعلق الأمر بإعادة تأهيل أداة الإنتاج في المجمع(آلات و معدات .....)، إذ أن الهدف منه هو الزيادة في حجم الإنتاج من جهة ،و تخفيض التكاليف من جهة أخرى ، حيث قدم مجلس تسيير مساهمات الدولة موافقته فيما يخص الجانب الجزائري ،و قدم المجمع طلب الحصول على مزايا جبائية للوكالة الوطنية للاستثمار الخاصة بالحقوق الجمركية للعناصر المستوردة و الرسم على القيمة المضافة ....إلخ، مبدئيا تمت الموافقة في انتظار الدخول في مرحلة الإنجاز .

- لكن و مع هذا هناك عوامل أخرى أساسية تساهم و تلعب دور كبير في تحفيز الاستثمارات الدولية المباشرة من غير الامتيازات الجبائية تعرقل توفير المناخ الاستثماري الملائم و الدليل على ذلك ما عرفه المجمع من جراء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي و تقييد حجم الإنتاج من خلال وضع سقف التموين و البيروقراطية و غيرها من العراقيل.

نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية: أثرت الامتيازات الجبائية التي استفاد منها مجمع فرتيال على قراراته الاستثمارية و على أداءه المالي و زيادة أرباحه: تحققت هذه الفرضية ،** إذ أن مجمع فرتيال استفاد من إعفاء أو تخفيض من دفع لخزينة الدولة مبالغ مالية معتبرة و التي ضاعفت من أرباحه السنوية المحققة و المعتبرة ،و

يحفزه على زيادة الاستثمار و هنا يظهر التأثير الايجابي من خلال زيادة تدفق رؤوس الأموال بالعملة الصعبة و جلب تكنولوجيا حديثة و تكوين عالي و توظيف ..... إلخ.

لكن تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أن الجزائر تعتبر من الدول التي تمنح مزايا جبائية أكبر للمستثمر الأجنبي المباشر بصفة خاصة بالمقارنة مع بعض الدول و الذي توفر له ضمانات قانونية متعددة لحمايته و حماية رؤوس الأموال ،إلا أنها لا تزال تشهد إقبالا محتشما من الاستثمار الأجنبي الأجنبي و رؤوس الأموال و التكنولوجيات الحديثة، أي أنه هناك عوامل أخرى تعرقل توفير المناخ الاستثماري الملائم و الدليل على ذلك ما عرفه مجمع فرتيال من جراء ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي و وضع سقف لحجم التموين الأمر الذي أدى إلى تقييد حجم الإنتاج و هذا ما يفسر خضوع المجمع للبيروقراطية و غيرها من العراقيل.

نتائج الدراسة: من خلال ما سبق ذكره، فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج، و التي تتمثل في:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوسيلة الأساسية الهامة التي يجب على الجزائر أن تستغلها في سبيل دفع عجلة اقتصادها إلى الأمام .
- تعتبر سياسة التحفيز الجبائي الوسيلة الأنسب لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر و ما ينجر عنه من نمو و تنمية اقتصادية .
- قامت الجزائر باتخاذ إجراءات مهمة في سبيل تحسين مناخها الاستثماري و ذلك بفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يتجلى ذلك في دراسة حالتنا لمجمع فرتيال.
- أستطاع مجمع " فرتيال " أن يجيد الاستفادة من الامتيازات الجبائية التي منحت له ، خاصة و أنه ينشط في مجال صناعة الأسمدة المخصبة ، و هو المجال الذي تدعمه الدولة و تعطيه امتيازات جبائية ، بالإضافة إلى تلك التي استفاد منها من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، كل ذلك

كان من بين العوامل التي أدت بالمجمع إلى تحقيق أرباح سنوية معتبرة جدا و الرفع من أدائه.

- بالرغم من اعتماد الجزائر على سياسة جبائية تحفيزية هامة و ضمانات متعددة للمستثمر الأجنبي المباشر إلا أنها تشهد ركود و ضعف إقبال نتيجة البيروقراطية و المحسوبية و تفشي الفساد ...إلخ.

التوصيات و الاقتراحات: هناك جملة من التوصيات و الاقتراحات نذكر منها :

- العمل على تشجيع الاستثمارات خارج المحرقات للتحول من الاقتصاد الريعي التبعي إلى الاقتصاد الحقيقي خاصة ما تعيشه الجزائر من انهيار أسعار البترول ، إذ يعتبر مجمع فرتيال أفضل مثال على ذلك ، بمساهمته في عمليات التصدير و جلب للعملة الصعبة و التوظيف و استخدام تكنولوجيا حديثة و غيرها من المزايا.
- تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر من القيود المضرة بالاقتصاد الوطني كالمحسوبية و البيروقراطية و غيرهم من المعوقات التي تحول دون استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية و التكنولوجيا الحديثة و القضاء على البطالة....إلخ .
- العمل على جعل القوانين الاستثمارية و قوانين الضرائب تتسم بالوضوح و الشفافية و الثبات، مما يسهل من تقبلهما من طرف المعنيين، خاصة لو تعلق الأمر بقاعدة 49/51 التي تعد حاجزا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- في ظل مجمع شركات غير مستفيد من مزايا جبائية سوف تزداد تكاليفه و تنخفض أرباحه و تؤثر على قراراته الاستثمارية ، هذا بغض النظر عن كون المجمع عمومي اقتصادي و التي لا يزال تعمل على التحكم في التكاليف مع سياسة دعم المنتوج .
- المراقبة الصارمة لعمليات إعادة تحويل حصة المستثمر الأجنبي للأرباح المحققة إلى بلده الأم و هذا تجنبا للتهرب الضريبي من جهة ، و التأكد من مدى احترامه لدفتر الشروط عند تنفيذ الاستثمار من تحويله لرؤوس

الأموال بالعملة الصعبة و التكنولوجيا المستخدمة و التوظيف ...إلخ و بصفة عامة مساهمته في الاقتصاد الوطني.

- يحوز مجمع فيلار مير مع مجمع فرتيال على 66% من الأسهم ، لكن على المشرع الجزائري إعادة النظر في القاعدة 51/49 التي يراها المستثمرون كعائق يقف على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المباشرة التي تتبعها نقل التكنولوجيا الحديثة و الخبرة العالية...إلخ .

المصادر و المراجع :

الكتب باللغة العربية

1- طارق الحاج، عمان " المالية العامة " دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1999.

2- عليوش قربوع كمال، الجزائر " قانون الاستثمارات في الجزائر " معهد العلوم القانونية و الإدارية ، جامعة عنابة، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1999.

3- قادري عبد العزيز، الجزائر" الاستثمارات الدولية " التحكيم التجاري الدولي و ضمان الاستثمارات ، دار هومة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2006.

الكتب باللغة الأجنبية

4- Robert Obert (2011) « fusion - consolidation en 25 fiches » 2 éme édition, édition francis lefebvre, Dunod, Paris.

رسائل جامعية

5- عبد المجيد قدي ، الجزائر " السياسة الجبائية و تأهيل المؤسسة " ، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، أيام 29- 30 أكتوبر 2001.

6- علي صحراوي، جامعة الجزائر " مظاهر الجباية في الدول النامية و أثارها على الاستثمار الخاص من خلال إجراءات التحريض الجبائي " رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، 1992.

7- منصوري الزين ، جامعة الجزائر" آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية " ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، تخصص نقود و مالية ،2009.

8- ياسين قاسي ،جامعة البليدة 02" التنافسية الجبائية و تأثيرها على تنافسية الدول " رسالة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية ، 2005.

9- يحيا لخضر، المسيلة ، الجزائر"دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"رسالة لنيل شهادة الماجستير،تخصص علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف ، 2007.

قوانين، منشورات

10- الأمر 01- 03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2001 ، المادة (02) ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة في 22 أوت 2001 ، العدد 47 ، صفحة 05، الموقع www.joradp.dz .

11- المادة 138 الفقرة 05 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2011 www.DGI.dz.

12- المادة 29 من الأمر رقم 08- 02 المؤرخ في 24 جويلية سنة 2008 و المتضمن فانون المالية التكميلي لسنة 2008.

13- « Guide fiscal de l'investisseur » direction generale des impots, Edition 2015, Alger www.DGI.dz.

وثائق أخرى

14- الميزانيات المحاسبية لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014 .

15- جدول النتائج لمجمع " فرتيال" للسنوات 2006- 2014.